يوميات اقتصادية مختارة

إعداد: كابي الخوري

نيسان/ أبريل ٢٠١٠

- قدم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى مصر قرضاً ميسّراً بقيمة ١٧٠ مليون دولار، للمساهمة في تمويل إنشاء مشروع محطة توليد كهرباء بقدرة ٧٥٠ ميغاوات في شمالي القاهرة (**ميدل إيست إيكونوميك سيرفي** (MEES)، نيقوسيا، العدد ١٤، ٥/ ٤/ ٢٠١٠).

- أعلن وزير المال السوري محمد الحسين أن عجز الموازنة السورية لم يتجاوز ٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في أي من الأعوام السابقة، بما فيها العام الماضي. وأكد أن حجم الدين العام (١٠ بالمئة منه دين خارجي) بلغ العام الماضي نحو ٢٦ بالمئة من الناتج (المتوقع أن يصل في نهاية العام الجاري إلى نحو ٦٠ مليار دولار) (**الاقتصاد والإعمار**، بيروت، العدد ٢٤٥، ٩/ ٤/ ٢٠١٠).

- توقعت قطر أن تحقق موازنة العام ٢٠١٠ ـ ٢٠١١ فائضاً قدره ٩٧٠٠ مليون دولار(**ميدل إيست إيكونوميك سيرفي** (MEES)، نيقوسيا، العدد ١٥، ١٢/ ٤/ ٢٠١٠).

- اتفقت دول مجموعة العشرين على أن جهود الحكومات لتنشيط الانتعاش الاقتصادي العالمي تؤتي ثمارها، لكنها قالت إن ذلك يحصل بسرعة متفاوتة بين مناطق العالم، وهو ما قد يحتاج إلى سياسات تركز على حاجات بعينها . وجاء في بيان صدر في ختام اجتماع وزراء المال ومحافظي المصارف المركزية لدول المجموعة أمس أن «الانتعاش العالمي يسير بشكل أفضل مما كان متوقعاً في السابق في ما يعود إلى حد كبير إلى المسعى المنسق، الذي لم يسبق له مثيل لمجموعة العشرين». وأضاف: «نسلم بأنه في مثل هذه الظروف تكون ثمة حاجة إلى سياسات لردود مختلفة... الدول التي لديها طاقة فائضة ينبغي لها ان توسع المصادر المحلية للنمو.» ولم يشر البيان إلى سياسة العملة، ولم يذكر بشكل محدد العملة الصينية «اليوان» التي ترى الولايات المتحدة ودول أخرى أنها مقيمة بأقل من قيمتها الفعلية. كما أنه لم يشر إلى أزمة ديون اليونان (**النهار**، بيروت، ٢٤/ ٤/ ٢٠١٠).

- تتوقع إيران أن تتجاوز قيمة صادراتها إلى العراق في العام ٢٠١٠ ثمانية مليارات دولار، مرتفعة من ستة مليارات دولار في العام ٢٠٠٩، ومدعومة بمبيعات المعدات والمواد اللازمة لإعادة البناء. وتعتبر إيران الشريك التجاري الرئيسي للعراق، وتعد من أكبر المستثمرين في البلد منذ الغزو عام ٢٠٠٣. وأعلن علي حيدري، الملحق التجاري في السفارة الإيرانية في بغداد، أن حجم التجارة بين البلدين زاد بأكثر من عشرة أضعاف عما كان عليه عام ٢٠٠٣. وتستثمر إيران في بناء محطات الكهرباء والمدارس والفنادق ومصانع الطوب في إطار جهود إعادة بناء العراق. وتشمل الصادرات الإيرانية إلى العراق مواد البناء والبتروكيماويات والمعدات الصناعية والأجهزة الطبية، والغذاء، كما تشمل زيت الغاز لتشغيل محطات الكهرباء

العراقية. وقال حيدري إن إيران صدرت إلى العراق في العام الماضي ٤٠ ألف سيارة، وأضاف أن العراق يصدر التمور والكبريت والجلود وبعض المحاصيل في حال توافرها. من ناحية أخرى، أشار حيدري إلى أن إيران تأمل أن توقّع في غضون شهر اتفاقاً مع بغداد لبناء خط أنابيب لتصدير النفط من مدينة البصرة في جنوب العراق (**الجزيرة نت**، ٢٥/ ٤/ ٢٠١٠).

- اتفقت حكومتا بلغاريا وسورية على تعزيز العلاقات بين البلدين خلال اجتماعات عُقدت في دمشق، أسفرت عن توقيع أربعة اتفاقات في مجالات المال والنقل والاقتصاد والرياضة، أحدها يتعلق بشطب ٥٤ مليون دولار من الديون السورية المستحقة لبلغاريا (**النهار**، بيروت، ٢٦/ ٤/ ٢٠١٠).

- أعلنت وزيرة المال اللبنانية ريا الحسن أن من المرجح أن يعيد لبنان تمويل ديون تبلغ ٦,٤ مليارات دولار، يحين أجل استحقاقها في العام ٢٠١١(**النهار**، بيروت، ٢٨/ ٤/ ٢٠١٠).

- تم في بيروت توقيع ١٣ اتفاقاً ومذكرة تفاهم للتعاون بين لبنان وقطر في إطار اجتماعات اللجنة العليا المشتركة بين البلدين. وقد شملت الاتفاقات اتفاقاً لتشجيع وحماية الاستثمارات المشتركة، واتفاقاً لتنظيم استخدام العمال اللبنانيين في قطر، إضافة إلى اتفاق لإنشاء مجلس رجال أعمال بين غرفة تجارة وصناعة قطر واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان (**النهار**، بيروت، ٢٩/ ٤/ ٢٠١٠).

أيار/ مايو ٢٠١٠

- بحث قادة بلدان مجلس التعاون الخليجي في ختام قمتهم التشاورية الـ ١٢ في ما تم إنجازه في مسيرة التعاون الاقتصادي المشترك منذ عقد الدورة الـ٣٠ للمجلس الأعلى في الكويت في كانون الأول/ ديسمبر الماضي، وما أصدرته البلدان الأعضاء من قرارات تنفيذية لقرارات المجلس الأعلى، وما قامت به اللجان الوزارية بهدف تعزيز ما تحقق في مجالي الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة وزيادة استفادة مواطني دول المجلس منهما، وما اتُّخذ من خطوات نحو إقامة الاتحاد النقدي لدول المجلس ودخول اتفاقيته حيز النفاذ (**الحياة**، بيروت، ١٢/ ٥/ ٢٠١٠).

- قالت وزارة النفط العراقية إنها وقّعت اتفاقاً لتطوير مجمع حقل نفط ميسان الجنوبي، ودعت الشركات الأجنبية إلى تطوير حقول النفط في منطقة الفرات الأوسط، فيما يتوقع أن تبلغ صادرات البلاد من النفط ١,٩ مليون برميل خلال الشهر الجاري. وأبرمت وزارة النفط العراقية اتفاقاً نهائياً مع مؤسسة النفط البحري الوطنية الصينية (سنوك)، ومؤسسة البترول التركية (تباو)، لتطوير مجمع حقل نفط ميسان، الذي تبلغ احتياطياته ٢,٥ مليار برميل. وتعد الصفقة هي الحادية عشرة ضمن سلسلة من الاتفاقات الموقعة منذ العام الماضي مع شركات نفط عالمية لتطوير احتياطيات النفط الكبيرة في العراق، وحددت الشركتان مستوى مستهدفاً لإنتاج الحقول عند ٤٥٠

ألف برميل يومياً، بعد ست سنوات، من مئة ألف برميل حالياً (**الجزيرة نت**، ١٧/ ٥/ ٢٠١٠).

- وافق البرلمان المصري على زيادة الضرائب على عدد من السلع الأساسية، بينها مواد البناء والسجائر بنسب ١٠٠ بالمئة. وتستهدف الحكومة من هذه الزيادات جمع أموال لسد العجز في الموازنة العامة الجديدة. وتأتي هذه الخطوة في أعقاب زيادات كبيرة سابقة شملت المحروقات (**الجزيرة نت**، ٢٣/ ٥/ ٢٠١٠).

- قالت بيانات لوزارة المالية الكويتية إن موازنة البلاد سجلت فائضاً مؤقتاً بقيمة ٢٨,٢ مليار دولار في السنة المالية الماضية، التي انتهت يوم ٣١ آذار/ مارس٢٠١٠، وأوضحت أن ذلك كان نتيجة زيادة كبيرة في المداخيل مقابل تراجع في النفقات. وأكدت الأرقام التي نشرتها وزارة المالية الكويتية أن الإيرادات بلغت ٦١,٨ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٠٩/ ٢٠١٠، بزيادة ضخمة بلغت ١٢٢ بالمئة عن الإيرادات المقدرة بنحو ٢٨,١ مليار دولار. ويعد هذا الرقم أقل من الدخل القياسي المقدر بمبلغ ٧٢,٣ مليار دولار والذي سجل في السنة المالية ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، نظراً إلى تراجع أسعار النفط والإنتاج على حد سواء. وبلغت النفقات المؤقتة ٣٣,٦ مليار دولار، أي أقل من التوقعات البالغة ٤٢,١ ملياراً، في حين بلغ الإنفاق الفعلي في السنة السابقة ٦٣,٦ ملياراً. وتعتبر هذه الأرقام غير نهائية لأن من المتوقع أن تخضع للتعديل في التسويات الحسابية آخر السنة. وبلغ فائض الميزانية الكويتية الفعلية في السنة المالية ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ ما قدره ٩,٦ مليارات دولار، بانخفاض عن الفائض المؤقت، الذي قُدر بنحو ٢١ ملياراً بعد التسويات في الحسابات المالية. وكانت الكويت قد سجلت فائضاً قياسياً في الميزانية بلغ ٣٢,٣ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨. وتمتد السنة المالية من أول نيسان/ أبريل إلى ٣١ آذار/ مارس. ووصلت إيرادات النفط العام الماضي إلى ٥٨,١ مليار دولار، مقارنة بنحو ٦٨,١ ملياراً في العام السابق، وشكلت الإيرادات النفطية ٩٤ بالمئة من إجمالي الإيرادات العامة (**الجزيرة نت**، ٢٤/ ٥/ ٢٠١٠).

- استبعد رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني إطلاق عملة خليجية موحدة قريباً، مؤيداً بهذا تصريحات مشككة لمسؤولين خليجيين في الأيام القليلة الماضية في ضوء المحنة التي تمر بها منطقة اليورو. وقال إنه لن تكون هناك عملة خليجية موحدة خلال العام أو العامين المقبلين، وشدد على أن إصدار عملة مشتركة لبلدان مجلس التعاون الخليجي يحتاج إلى وقت. وكانت دول مجلس التعاون الست تخطط لإصدار العملة الموحدة بحلول العام ٢٠١٠، بيد أن انسحاب عُمان في نهاية ٢٠٠٦ ثم الإمارات في منتصف ٢٠٠٩ من مشروع الاتحاد النقدي، جعل التوصل إلى الهدف المعلن في الآجال المحددة غير ممكن. كما كان الأمين العام

لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية قد استبعد أمس الأول إطلاق العملة الخليجية في السنوات الخمس المقبلة. واعتبر وزير الخارجية الكويتي محمد السالم الصباح أن أزمة اليورو أقنعت بلدان مجلس التعاون بالتريث في إطلاق عملتها الموحدة (**الجزيرة نت**، ٢٧/ ٥/ ٢٠١٠).

- استعادت بورصات العالم بعضاً من انتعاشها غداة يوم أسود، مع ترجيح منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن يكون الانتعاش في الدول المتطورة أكبر مما كان متوقعاً، بفضل «قفزة» حقيقية في التجارة والنمو في آسيا، وإن تكن حذرت في الوقت عينه من أن أزمة الديون في أوروبا تثير مخاطر «أكبر» من ذي قبل على الاقتصاد العالمي. ورفعت المنظمة تقديراتها للنمو في منطقتها التي تضم الدول الغنية الكبرى في العالم. وهي تتوقع زيادة الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة٢,٧ بالمئة عام ٢٠١٠ و٢,٨ بالمئة عام ٢٠١١، في مقابل ١,٩ بالمئة و٢,٥ بالمئة في «توقعاتها الاقتصادية» السابقة التي نشرت في تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٠٩ (**النهار**، بيروت، ٢٧/ ٥/ ٢٠١٠).

- دعا تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، الذي انعقد في الدوحة، إلى إجراء إصلاحات كبيرة في النظام العالمي خلال فترة ما بعد الأزمة المالية التي ضربت العالم في عام ٢٠٠٨. وانتقد التقرير «الثمن الباهظ الذي دفعه المجتمع الدولي لقاء تهاونه تجاه النظام المالي ومخاطر الاقتصادات الكلية، التي تم التطرق إليها على نطاق واسع، وسمح لها على الرغم من ذلك بأن تتراكم لأمد طويل». ويحذر تقرير المنتدى، الذي يحمل عنوان «مسؤولية الجميع: تعزيز التعاون الدولي في عالم أكثر ترابطا»، من تراكم مخاطر جسيمة وتحديات عالمية في الكثير من المجالات، ومن أن المؤسسات والترتيبات الدولية غالباً ما تكون غير مجهزة بالصورة المناسبة لتوفير الاستجابة الاستباقية. ويدعو التقرير، الذي يذكّر المجتمع الدولي بأنه في خضم الأزمة المالية خلال أواخر عام ٢٠٠٨ وبداية عام ٢٠٠٩ كان «مقيداً بالطبيعة المتغيرة التي يتميز بها عصرنا»، إلى «التمسك بهذه الفرصة، وترسيخ إنجازه الكبير المتمثل في احتواء الأزمة، وتجديد عهده الذي قطعه مسبقاً بخصوص ترميم النظام العالمي» (**الشرق الأوسط**، لندن، ٣١/ ٥/ ٢٠١٠).

حزيران/ يونيو ٢٠١٠

- دعا الأمين العام لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي عبدالرحيم نقي في بيان، تعليقاً على نتائج ندوة لتقييم الاتحاد الجمركي عُقدت في الكويت، الى إزالة المعوقات الجمركية، وأهمها مشكلة توزيع إيرادات الجمارك بين الدول الأعضاء. واقترح تسليم كل دولة إيراداتها المحصلة، وإيداع نسبة منها لسد النقص في دخل الدولة الحاصل بسبب انضمامها الى الاتحاد، أو تحويله الى موازنة الأمانة العامة لمجلس

التعاون لتمويل أنشطة، والاستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي في هذا المجال. وبيّن نقي أن إسهام الإيرادات الجمركية لا يتجاوز ١٠ بالمئة من مجموع الإيرادات الحكومية، متمنياً ألا يعيق الموضوع الاتحاد الجمركي. ولفت إلى قول المدير العام للجمارك في الكويت إبراهيم الغانم، إن الاتحاد الجمركي الخليجي لم يساعد في زيادة التبادل التجاري، بل إن «تطورات المنطقة ورغبة الخليجيين في التعاون» تقف خلف الزيادة، مشيراً إلى عدم تمثيل القطاع الخاص في مناقشة أنظمة الجمارك وقوانينها. وأضاف نقي أن الندوة كشفت جوانب قصور في الاتحاد، ودعا الى الإسراع في توحيد التشريعات المنظمة للتجارة والمواصفات والمقاييس لتقليص العوائق الفنية، وزيادة تبادل السلع. واقترح إنشاء هيئة جمركية عليا مشرفة من ممثلين رسميين والقطاع الخاص، وتشكيل لجنة فنية مع الصلاحيات اللازمة لإزالة المعوقات. ودعا الى تفعيل اقتراحات قدمها رئيس لجنة النقل البري الخليجية عبدالرحمن العطيشان، لتطبيق مواصفات دولية على الشاحنات لتوفير أقصى حد من السلامة (**الحياة**، بيروت، ٧/ ٦/ ٢٠١٠).

ـ أكدت هيئة قناة السويس أن إيرادات مصر من القناة ارتفعت في أيار/ مايو الماضي على المستويين الشهري والسنوي، محققة أكبر عائد لها منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩. وقال رئيس الهيئة أحمد فاضل إن إيرادات القناة بلغت حوالى ٣٩٥ مليون دولار في نهاية أيار/ مايو، مقارنة بـ ٣٧٤,٩ مليون دولار في نيسان/ أبريل، لتحقق بذلك ارتفاعاً شهرياً بنحو ٢٠ مليون دولار. وأضاف أن عائدات القناة شهدت ارتفاعاً على أساس سنوي بقيمة ٥٢,٦ مليون دولار، مقارنة بأيار/ مايو من العام الماضي، عندما بلغت عائداتها ٣٤٢,٤ مليون دولار. وانخفضت إيرادات القناة بواقع ٢٠ بالمئة في عام ٢٠٠٩، عندما أدى تباطؤ الاقتصاد العالمي إلى تراجع حركة الملاحة عبر القناة، التي تمثل مؤشراً للتجارة على مستوى العالم. وكان تقرير حكومي مصري قد أعلن نهاية الشهر الماضي أن عائدات قناة السويس حققت في نهاية نيسان/ أبريل الماضي ارتفاعاً بنسبة ٨,١ بالمئة، مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي. وتعتبر قناة السويس أحد أهم مصادر الدخل والعملة الصعبة في مصر، إلى جانب السياحة وصادرات النفط والغاز وتحويلات المصريين المقيمين في الخارج (**الجزيرة نت**، ٩/ ٦/ ٢٠١٠).

ـ استبعد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أن يتأثر لبنان بالأزمات المالية الخارجية، لكنه أكد ضرورة إجراء إصلاحات من أجل تخفيض الدين العام (نحو ٥١ مليار دولار) بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، موضحاً أن هذه النسبة ما تزال مرتفعة، وتصل إلى ١٤٧ بالمئة (**الاقتصاد والإعمار**، بيروت، العدد ٢٤٩، ١٠/ ٦/ ٢٠١٠).

ـ أسفرت اجتماعات اللجنة التجارية الوزارية السورية ـ المصرية في اختتام أعمالها في حلب عن توقيع ١١ اتفاقاً

ومذكرة ووثيقة تعاون في مجالات اقتصادية تهدف إلى تسهيل انسياب السلع والبضائع بين البلدين، وتعزيز التبادل التجاري بينهما، وزيادة الاستثمارات المتبادلة، إضافةً إلى تأسيس مصرف مشترك بين بنك مصر الحكومي والمصرف السوري ـ اللبناني، برأس مال قدره ٢٠٠ مليون دولار، بحيث يسهم البنك المصري بنسبة ٦٠ بالمئة ويسهم البنك السوري بـ ١٥ بالمئة، على أن تُطرح النسبة الباقية على رجال الأعمال السوريين للاكتتاب بها. وشملت الاتفاقات، التي وقّعت في حضور وزيرة الاقتصاد السورية لمياء عاصي ووزير التجارة والصناعة المصري رشيد محمد رشيد، التعاون في مكافحة الإغراق، والدعم، والوقاية، والمعارض والأسواق الدولية، والحجر الزراعي، وتنمية الموارد البشرية والخبراء، وتزويد مصر الجانب السوري بالخبرات لمساعدته على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وتضمنت الاتفاقات أيضاً التعاون بين غرفة التجارة في الإسكندرية وغرف الصناعة والتجارة في حلب واتحاد المصدرين السوريين، وإنشاء لجنة لوجيستية مشتركة بين وزارتي التجارة والاقتصاد في البلدين، إلى عقد بين المؤسسة العامة للخزن والتسويق في سورية وشركة «ماركوتك» في مصر، وآخر لتأسيس شركة مصرية ـ سورية للاستشارات والدراسات الهندسية» (**الحياة**، بيروت، ١١/ ٦/ ٢٠١٠).

ـ تم في بيروت توقيع ثماني عشرة اتفاقية ومذكرة تفاهم وبرنامجاً تنفيذياً بين لبنان ومصر، وذلك في ختام اجتماعات اللجنة العليا المصرية ـ اللبنانية المشتركة، التي رعاها رئيس مجلس الوزراء اللبناني سعد الحريري ونظيره المصري أحمد نظيف. وشملت هذه الاتفاقيات والمذكرات والبرامج، اتفاق إنشاء خطوط جوية، والتعاون في مجالات التكنولوجيا، وحماية البيئة، والدراسات، والموارد المائية، والري، والتأمين وإعادة التأمين، وتشجيع الاستثمارات، بالإضافة إلى تفاهم في مجال مراقبة الشركات ووضع برنامج تنفيذي لمذكرة تفاهم في مجال الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة وبرنامج تنفيذي للتعاون العلمي والتقني (**السفير**، بيروت، ١٨/ ٦/ ٢٠١٠).

ـ قالت وكالة الطاقة الدولية إن الطلب العالمي على النفط سينمو بوتيرة أسرع من المتوقع حتى العام ٢٠١٥ بسبب النمو الاقتصادي، وخاصة في الاقتصادات الناشئة مثل الهند والصين. وأشارت في تقرير إلى أن الطلب على النفط سيزيد بنسبة ١,٤ مليون برميل سنوياً حتى عام ٢٠١٥، مقارنة بنسبة نمو تصل إلى ٠,٦ بالمئة في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٤، في تقديرات صدرت العام الماضي. وأوضحت الوكالة أن الطلب العالمي على النفط سيصل بحلول العام ٢٠١٥ إلى ٩٢ مليون برميل يومياً،على أساس نمو اقتصادي سنوي يصل إلى ٤,٥ بالمئة بدءاً من عام ٢٠١٠. وتوقعت نمواً قوياً للطلب على النفط في الصين والهند والشرق الأوسط، ونمواً أضعف في

مناطق أخرى في العالم، مثل أوروبا، بسبب ضعف النمو الاقتصادي. وقالت إنه في حال حقق الاقتصاد العالمي نمواً بمعدل ٣ بالمئة سنوياً، فإن نمو الطلب على النفط سيسجل ١ بالمئة فقط سنوياً. كما أشارت إلى احتمال هبوط طاقة منظمة أوبك الفائضة بدءاً من العام القادم. وقالت إنها تتوقع زيادة في الطاقة الفائضة للمنظمة بدءاً من عام ٢٠١٤، لكنها قالت إن الإمدادات لن تستطيع الوفاء بالطلب، متوقعة اضطراباً في الأسواق في تلك الفترة (**الجزيرة نت**، ٢٣/ ٦/ ٢٠١٠).

- أثار موضوع الإعلان عن اكتشاف حقول للغاز والنفط في شرق البحر المتوسط توتراً في المنطقة نجم عن تهديدات إسرائيلية للبنان باستخدام القوة للسيطرة على هذه الحقول، إذا ما باشر لبنان التنقيب في المياه الإقليمية اللبنانية. وكانت شركة نوبل إنرجي للطاقة ـ التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها ـ قد أعلنت مطلع الشهر الحالي عن اكتشاف حقل ضخم للغاز في منطقة امتياز لها في البحر المتوسط يحوي ١٢٢ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، و١,٧ مليار برميل نفط (**الجزيرة نت**، ٢٥/ ٦/ ٢٠١٠).

- أوردت صحيفة **الفايننشال تايمس** أمس أن مستثمرين من البلدان العربية أنفقوا في عام ٢٠٠٩ نحو ١,٤٨ مليار جنيه استرليني، أي ما يعادل ٢,٢ ملياري دولار على شراء عقارات تجارية في بريطانيا. وقالت إن المستثمرين العرب من دول الخليج قاموا في السنوات الخمس الأخيرة بزيادة حصتهم من الاستثمار في العقارات التجارية ثلاثة أضعاف، مع توجههم الى الإفادة من الانخفاض الحاد لأسعار العقارات البريطانية وهبوط قيمة الجنيه الاسترليني. وأ شارت إلى أن حصة المستثمرين العرب وصلت إلى ١٦ بالمئة من حجم الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع، في مقابل ٥ بالمئة فقط في عام ٢٠٠٤. ونقلت عن شركة القانون الدولي «تراورز وهاملينز»، التي لديها مكاتب في بريطانيا والشرق الأوسط، أن المستثمرين العرب يستفيدون من انخفاض أسعار العقارات في المملكة المتحدة بسبب هبوط قيمة الجنيه الاسترليني إزاء الدولار الأمريكي، الذي تربط دول الخليج كلها، ما عدا الكويت، عملاتها به (**النهار**، بيروت، ٢٦/ ٦/ ٢٠١٠).